



BUILDING A NEW SCOTLAND

بناء اسكتلندا جديدة: مكانة اسكتلندا المستقلة في العالم

ملخص

اسكتلندا دولة ذات تاريخ عريق وجغرافيا فريدة من نوعها، حيث تمتد أراضيها إلى بحر الشمال وشمال المحيط الأطلسي. تمتد علاقاتنا عبر الحدود إلى إنجلترا، وبقية المملكة المتحدة، وصولا إلى القطب الشمالي والعالم بأسره. بعد الاستقلال، ستصبح اسكتلندا دولة جديدة ذات سيادة على الساحة العالمية وأقوى دول العالم غير القطبية الشمالية من حيث العلاقات مع أقرب جيراننا وأصدقائنا في هذه الجزر.

إن الاستقلال سيعني أن تتبوأ اسكتلندا مكانتها في المجتمع الدولي؛ إلى جانب 193 دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، وأن تتمكن من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتحظى بالسلطات اللازمة لحماية مواطنيها وتحقيق الازدهار على صعيد الاقتصاد العالمي.

وسيعني الاستقلال أيضا أن تتمكن اسكتلندا من تحديد هويتها كدولة على هذه الساحة العالمية - لتتصرف بناء على قيمها ومبادئها، وتعزز حقوق الإنسان والتنمية، وتبني شراكات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في مواجهة التحديات العالمية. ستكون اسكتلندا المستقلة بمثابة مواطن عالمي صالح يعمل من أجل السلام والأمن لصالح شعب اسكتلندا.

يحدد هذا الملخص، والورقة الحادية عشرة في سلسلة "بناء اسكتلندا جديدة"، مقترحات الحكومة الاسكتلندية بشأن مكانة اسكتلندا المستقلة في العالم، كما يقدم المنشور الكامل مزيدا من التفاصيل حول هذه المقترحات، وتحليلا للأدلة التي تدعمها، بالإضافة إلى إشارات مرجعية إلى المصادر.

الدفاع والسلام والأمن في اسكتلندا المستقلة

يتمثل الواجب الأول لكل حكومة دولة مستقلة في الدفاع عن شعبها وأمنها. توضح هذه الورقة كيف يمكن لاسكتلندا المستقلة أن تستفيد من قدرتها الدفاعية والأمنية التي تتميز بالعصرية والفعالية والمرونة،

حيث سيكون لاسكتلندا المستقلة قواتها المسلحة الخاصة المدعومة بعقد حديث للأفراد ودعم فعال لقدامى المحاربين. وستتخذ القرارات المتعلقة بقدرات القوات المستقبلية من خلال مراجعة دفاعية وأمنية شاملة على يد خبراء. وهذا من شأنه أن يضمن الاستجابة على مستوى التخطيط والقدرات لبيئة التهديدات والتحديات الجيوسياسية القائمة في مرحلة الاستقلال. وسيتماشى ذلك مع أولويات اسكتلندا كدولة مستقلة - فيما يتعلق بالانضمام إلى حلف الناتو، والالتزام بسياسة الدفاع والأمن المشتركة للاتحاد الأوروبي وبناء علاقة دفاعية وأمنية تعاونية ومفيدة للطرفين مع المملكة المتحدة فضلا عن الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين الآخرين.

وتقترح هذه الحكومة الاسكتلندية أن تتقدم اسكتلندا المستقلة بطلب للانضمام إلى الناتو وستسعى إلى إجراء محادثات مع قادة الناتو في أقرب فرصة ممكنة بعد التصويت على الاستقلال. وستلتزم بإنفاق دفاعي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) اعترافا منها بالتزام الناتو الدائم بالاستثمار في القدرات الدفاعية.

وباعتبارها جزءا من الاتحاد الأوروبي، ستشارك هذه الحكومة الاسكتلندية أيضا بشكل كامل في سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي. كما ستساهم اسكتلندا في المهام التي تدعم السلام والأمن العالميين، وبذلك تنضم إلى أسرة الدول الملتزمة التزاما كاملا بالنظام الدولي القائم على القواعد والتعددية.

وتتمثل الركيزة الثالثة لسياسة الدفاع والأمن في اسكتلندا المستقلة في علاقاتنا مع أقرب جيراننا في المملكة المتحدة وأيرلندا. كذلك تنمي اسكتلندا المستقلة علاقاتنا القوية مع الدول والحكومات الأخرى في هذه الجزر لضمان سلامتنا المشتركة.

سيكون من الأولويات الرئيسية للسياسة الدفاعية لهذه الحكومة الاسكتلندية ألا تشارك اسكتلندا المستقلة إلا في العمليات العسكرية الخارجية التي تتسم بالشرعية، فضلا عن موافقة الوزراء الاسكتلنديين عليها، وتصريح البرلمان الاسكتلندي بها. علاوة على ذلك، ينبغي إزالة الأسلحة النووية من اسكتلندا بأكثر الطرق أمانا وأسرعها بعد الاستقلال. لن يمنع أي من هذين المقترحين اسكتلندا من التصرف دفاعا عن النفس أو الانضمام إلى حلف الناتو.

اسكتلندا المستقلة كمواطن عالمي صالح

وفي ظل القيود التي تفرضها التسوية الحالية لنقل السلطة، تبذل اسكتلندا بالفعل كل ما في وسعها لكي تصبح مواطن عالمي صالح، حيث تلعب اسكتلندا دورها في مكافحة الفقر العالمي وتغير المناخ والتهديدات التي تواجه حقوق الإنسان وحماية المساواة.

وعند الحصول على سلطات الاستقلال الكاملة، ستلتزم هذه الحكومة الاسكتلندية بتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص 0.7% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) وإنشاء حقيبة وزارية جديدة مخصصة للتنمية الدولية. وستتمكن اسكتلندا المستقلة أيضا من الالتزام بنسبة 0.7% بموجب القانون. وهذا من شأنه أن يمنح اسكتلندا ميزانية مساعدات كبيرة تمكنها من إحداث فارق في أفقر دول العالم.

وباعتبارها دولة مستقلة لها صوتها الخاص، ومقرها الخاص في المنظمات متعددة الأطراف، تستطيع اسكتلندا أيضا أن تفعل المزيد لمعالجة أزمات المناخ والتنوع البيولوجي، ما يعد مساهمة إيجابية للكوكب وسكانه. ويمكن لاسكتلندا أن تضم صوتها إلى الآخرين، بما في ذلك دول الجنوب العالمي، لدعم وجهات نظرهم بشأن العدالة المناخية والدعوة إلى المساواة العالمية في اللقاحات أو تخفيف الديون.

وباعتبارها دولة مستقلة، يمكن لاسكتلندا كذلك أن تتفاوض بشكل مباشر، وتصبح دولة طرفا في المعاهدات أو التفاهات أو الاتفاقيات التي لم توقعها المملكة المتحدة أو تصدق عليها. ويشمل ذلك الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح الذي ينص على مجموعة من الحقوق المتعلقة بالأجور وحقوق العمال وتمثيلهم وساعات العمل وغيرها. كدولة مستقلة، يمكن لاسكتلندا أن تعمل مع شركاء يشاركونها نفس الفكر للمضي قدما في أجندة طموحة وتقدمية وإبرام اتفاقيات في المحافل الدولية تتوافق مع قيمنا ومصالحنا.

علاقات المستقبل

إن الاستقلال يعني تعزيز العلاقات القائمة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تأسيس علاقات جديدة،

فالاستقلال سيمكن اسكتلندا لأول مرة من أن يكون لديها علاقات دبلوماسية مكرسة لتعزيز وحماية المصالح الاسكتلندية. فضلا عن توفير تلك العلاقات للدعم القنصلي اللازم لمواطنينا ستعمل كذلك على الترويج لاسكتلندا كمركز للابتكار والتجارة والاستثمار. بعد التصويت على الاستقلال، ستبدأ هذه الحكومة الاسكتلندية في بناء شبكات علاقاتنا القنصلية والدبلوماسية في الخارج، بالإضافة إلى الوظائف اللازمة للدفاع والأمن الدولي، مع الاستمرار في تطوير قدرتنا على دعم تجارة اسكتلندا واستثماراتها. يمكن لاسكتلندا المستقلة أن تستفيد من مواطن قوتها لوضع بصمة دولية تعكس أولويات اسكتلندا في القرن الحادي والعشرين، مما يعزز صوتنا ويضمن لنا الاستفادة من السلطات والمسؤوليات الجديدة التي يمنحها الاستقلال على الصعيدين المحلي والدولي.

الخاتمة

إن من شأن الاستقلال أن يمكن اسكتلندا من تجديد وتعزيز علاقاتها الحالية في هذه الجزر وفي جميع أنحاء العالم، وتطوير التعاون مع شركاء جدد من أجل حماية وتعزيز أمن ورفاه شعب اسكتلندا.

وسيمنحنا الاستقلال الفرصة للمساهمة بشكل أكبر في قضايا مثل التنمية الدولية وتغير المناخ والبيئة.

تقدم اسكتلندا بالفعل مساهمات على الساحة العالمية، حيثما يمكننا ذلك. وبفضل سلطات الاستقلال، يمكننا أن نعزز مواطن قوتنا ونتبوأ مكانتنا كدولة في مصاف الدول المتساوية في المجتمع العالمي.

© الحكومة الاسكتلندية 2024

نشرت هذه الوثيقة الحكومة الاسكتلندية، في شهر مارس من عام 2024

أنتجت لصالح الحكومة الاسكتلندية بواسطة APS Group Scotland, 21 Tennant Street،
إدنبرة EH6 5NA (03/24) PPDAS1420414